بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
النتائج المالية الموحّدة للربع الأول لسنة 2018

رأس الخيمة، **26 أبريل 2018**– أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (ADX: RAKBANK) اليوم عن نتائجه المالية الموحّدة للربع المنتهي بتاريخ 31 مارس 2018. ويتضمن مناقشة وتحليل الإدارة أدناه النتائج المالية التي سجلها بنك رأس الخيمة الوطني والشركات التابعة له، والتي يشار إليها معا إسم "المجموعة".

أبرز النتائج المالية للربع الاول لعام 2018

صافي الأرباح وقدره 205.1 مليون درهم إماراتي

ارتفاع بمعدل 32.6% مقارنة مع الربع الأول لسنة 2017 وارتفاع بمعدل 0.4% مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2017

إجمالي الإيرادات بقيمة 914.8 مليون درهم إماراتي

انخفاض بمعدل 3.4% مقارنة مع الربع الأول لسنة 2017 وانخفاض بمعدل 2.3% مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2017

إجمالي الموجودات بقيمة 49.1 مليار درهم إماراتي

ارتفاع بمعدل 1.2% منذ بداية السنة وحتى تاريخه وارتفاع بمعدل 14.6% على أساس سنوي

إجمالي القروض والسلف بقيمة 33.6 مليار درهم إماراتي

ارتفاع بمعدل 1.0% منذ بداية السنة وحتى تاريخه وارتفاع بمعدل 10.3% على أساس سنوي

إجمالي ودائع العملاء بقيمة 33.3 مليار درهم إماراتي

ارتفاع بمعدل 3.6% منذ بداية السنة وحتى تاريخه وارتفاع بمعدل 11.9% على أساس سنوي

بلغ العائد على الموجودات 1.7%* والعائد على متوسط حقوق الملكية 12.0%*

وفقًا لبازل 3 بلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال 18.64% مقارنة بـ20.69% كما في 31 ديسمبر 2017
وفق لبازل 3 بلغت الشريحة الأولى من نسبة كفاية رأس المال 17.47% مقابل 20.69% كما في 31 ديسمبر 2017

* احتسبت على أساس سنوي

تطورات الربع الأول لعام 2018

تؤكد نتائج الربع الأول مرة أخرى ربحية راك بنك الآخذة في التحسن وتقوية المركز المالي العام مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. استند الأداء الفصلي إلى عدد من العوامل الإيجابية التي تشمل التحسّن في المخصصات حيث واصلت مسارها الهبوطي والمبادرات الاستراتيجية والشراكات وجودة العروض المقدمة التي ساهمت في تطوير أعمال البنك. منذ بداية عام 2018، شرعت الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة المنتخب في تنفيذ استراتيجية جديدة تمتد لفترة ثلاث سنوات والتي تقوم على دعم النمو المستدام لراك بنك والابتكار وتقليل التكلفة.

لمحة مالية حول نتائج الربع الأول لعام 2018 لبنك رأس الخيمة الوطني

مقتطفات بيان الدخل	النتائج الربعية			نسبة التباين	
(مليون درهم إماراتي)	الربع الأول 2018	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2017	الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع الرابع 2017	الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع الأول 2017
صافي إيرادات الفوائد وصافي الايرادات من التمويل الاسلامي	670.9	687.8	663.3	(%2.5)	%1.1
إيرادات غير محملة بالفائدة	243.9	248.8	283.3	(%2.0)	(%13.9)
إجمالي الايرادات	**914.8**	**936.6**	**946.6**	**(%2.3)**	**(%3.4)**
المصاريف التشغيلية	(345.4)	(364.4)	(351.2)	%5.2	%1.6
الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة	569.3	572.3	595.4	(%0.5)	(%4.4)
مخصص انخفاض القيمة	(364.2)	(368.0)	(440.7)	%1.0	%17.4
صافي الربح	**205.1**	**204.2**	**154.7**	**%0.4**	**%32.6**

مقتطفات بيان المركز المالي	النتائج كما في			نسبة التباين	
(مليار درهم إماراتي)	مارس 2018	ديسمبر 2017	مارس 2017	مارس 2018 مقابل ديسمبر 2017	مارس 2018 مقابل مارس 2017
إجمالي الموجودات	49.1	48.5	42.9	%1.2	%14.6
إجمالي القروض والسلف	33.6	33.2	30.4	%1.0	%10.3
الودائع	33.3	32.2	29.8	%3.6	%11.9

النسب الرئيسية	النتائج كما في			نسبة التباين	
(نسبة منوية)	مارس 2018	ديسمبر 2017	مارس 2017	مارس 2018 مقابل ديسمبر 2017	مارس 2018 مقابل مارس 2017
عائد على حقوق الملكية*	%12.0	%10.6	%8.2	%1.4	%3.8
عائد على الموجودات*	%1.7	%1.8	%1.5	(%0.1)	%0.2
صافي هامش الفائدة*	%5.7	%6.1	%6.3	(%0.4)	(%0.6)
نسبة التكلفة إلى الدخل	%37.8	%38.0	%37.1	(%0.2)	%0.7
نسبة القروض المتعثرة	%4.1	%4.0	%4.4	%0.1	(%0.3)
نسبة تغطية القروض المتعثرة	%139.2	%74.6	%80.7	%64.6	%58.5
نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل 3	%18.6	%20.7	-	(%2.1)	-

* احتسبت على أساس سنوي

عرض النتائج المالية للربع الأول لسنة 2018

إجمالي الايرادات

انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بمقدار 21.9 مليون درهم مقارنة مع الربع الرابع من سنة 2017، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد بمقدار 17 مليون درهم بسبب انخفاض عدد أيام هذا الربع، كما بلغت الإيرادات غير المحملة بالفوائد 4.9 مليون درهم ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض رسوم الخدمات المصرفية للأفراد وإيرادات تعهدات التأمين.

مقارنة مع الربع الأول من سنة 2017، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بمقدار 31.9 مليون درهم إلى 914.8 مليون درهم. بلغ صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من المنتجات الإسلامية بعد التوزيعات للمودعين مبلغ 670.9 مليون درهم. ارتفعت إيرادات الفوائد من القروض التجارية بنسبة 7.7% مقارنة مع الربع الأول من سنة 2017، في حين ارتفعت تكاليف الفائدة على الودائع والقروض التجارية بنسبة 62.2%. ارتفع صافي الإيرادات من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 4.3%. انخفضت الإيرادات غير المحملة بالفوائد بمبلغ 39.4 مليون درهم إلى 243.9 مليون درهم، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إيرادات الاستثمار بمبلغ 29.1 مليون درهم وصافي دخل الرسوم والعمولات بمبلغ 14.3 مليون درهم. وارتفعت إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات بمقدار 3.7 مليون درهم.

المصاريف التشغيلية ونسبة التكلفة الى الدخل

مقارنة مع الربع الرابع من سنة 2017، انخفضت المصاريف التشغيلية بواقع 5.2% على التوالي بسبب استمرار التركيز على تقليل التكلفة وموسمية بعض المصروفات. تراجعت المصاريف التشغيلية بنسبة 5.7 مليون درهم على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف الموظفين بمقدار 9.6 مليون درهم. انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 37.8% مقارنة بـ38.0% للسنة الماضية.

جودة الموجودات ومخصصات انخفاض القيمة

مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2017، إنخفض مخصص الخسائر الإئتمانية بمقدار 3.8 مليون درهم اماراتي نتيجة لإنخفاض مخصص الإنخفاض في قيمة قروض قطاع الأعمال والشركات الكبيرة والمؤسسات المالية. انخفض مخصص الخسائر الإئتمانية بمقدار 76.5 مليون درهم مقارنة مع الربع الأول من سنة 2017، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض المخصصات في قطاع الخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية وقروض السيارات.

بلغ معدل القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف 4.1% مقارنة مع 4.0% كما في 31 ديسمبر 2017، بينما انخفض صافي الخسائر الائتمانية إلى متوسط القروض والسلف بنسبة 4.4%. يحتفظ البنك بمخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض حيث بلغت نسبة التغطية لخسائر القروض 139.2%، وهذه التغطية لا تأخذ بالاعتبار العقارات المرهونة وغيرها من ضمانات الأصول القابلة للتسييل مقابل القروض.

نمو الموجودات

سجل إجمالي الموجودات نموا بواقع 1.2% ليصل إلى 569.2 مليون درهم اماراتي على أساس سنوي ونموا بواقع 6.3 مليار درهم ليصل 49.1 مليار درهم مقارنة مع 31 مارس 2017 حيث جاءت المساهمة الرئيسية من إجمالي القروض والسلف التي حققت نموا بمقدار 3.1 مليار درهم. وحقق قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية نمواً على مستوى الاقراض بواقع 1.7 مليار درهم بزيادة 35.4% على أساس سنوي. كما حقق الإقراض ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إرتفاعا بواقع 851 مليون درهم اماراتي وقطاع الخدمات المصرفية للشركات ارتفاعا بواقع 535 مليون درهم اماراتي مقارنة مع 31 مارس 2017.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء نمواً بواقع 1.2 مليار درهم إماراتي لتغلق عند 33.3 مليار درهم اماراتي مقارنة مع الفترة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017. سجلت ودائع العملاء نمواً بواقع 3.5 مليار درهم إماراتي مقارنة مع الفترة المنتهية بتاريخ 31 مارس 2017. وجاءت الزيادة بصورة رئيسية نتيجة لارتفاع الودائع لأجل بمبلغ 3.1 مليار درهم إماراتي.

رأس المال والسيولة

بلغت نسبة رأس المال الإجمالية للبنك 18.6% وفقا لبازل 3، مقارنة بـ20.7% في نهاية السنة الماضية. حيث نعتقد أن هذا المستوى من السيولة يتيح للبنك متسعاً واسعاً للنمو خلال 2018. وبلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية للبنك عند نهاية الربع 13.6% مقارنة بـ15.0% في نهاية سنة 2017، بينما استقرت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة عند مستوى 88.0% مقارنة بـ87.8% في نهاية سنة 2017.

اما تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على المجموعة فقد بلغ 975.9 مليون درهم اماراتي. الامر الذي ادى الى خفض نسبة كفاية رأس المال للشريحة الأولى من رأس المال العادي. واعتبارًا من 1 يناير 2018، أنشأ البنك مخصصًا عاماً ليكون بمثابة الشريحة الثانية من رأس المال.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني حالياً من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، كما يلي:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	يناير 2018	Baa1/P-2	مستقر
فيتش	نوفمبر 2017	BBB+/ F2	مستقر
كابيتال إنتليجنس	أغسطس 2017	A-/A2	مستقر

بيتر وليام انجلاند
الرئيس التنفيذي

حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في سنة 1976، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربيّة المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في سنة 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بمجال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروعه الـ 38 في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة سنة ة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae، أو مركز الاتصال على الرقم 0000 213 9714+. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال twitter.com/rakbanklive و facebook.com/rakbank.

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمنة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة سنة ة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية سنة ة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تُشكل المعلومات المضمنة في هذا المستند – بما في ذلك التطلعية المستقبلية والمعلومات المالية– نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بـ أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وينبغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوفة بالمخاطر، التي تتضمن –من بين أمور أخرى– خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يُعتقد أنها موثوقة، بيانات تطلُّعِيَّة اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة بنيَّتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلي بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المُضَمَّنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطلُّعِيَّة المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطلُّعِيَّة مستقبلية لتعكس أي تغيير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغيير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المديرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفُّر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمنة و/أو المُشار إليها في هذا المستند.